

## (ب) برسم المرور (الترازيت) :

المواد غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية :

١ - رسوم تطهير عمال وملاحظة شحن أو تفريغ عن كل رسالة ثلاثة جنيهات .

٢ - رسوم ملاحظة عن كل ٥٠ طرداً أو كسورها في الأسبوع أو جزء من الأسبوع مبلغ ٦٠٠ مليم .

٣ - رسوم حراسة صحية على البضائع المنولة تحت الإشراف الصحي من بلد إلى آخر داخل جمهورية مصر العربية مبلغ ١٥ جنيهاً .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها بمجلس

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شعبان سنة ١٤٠٣ (٢٢ مايو سنة ١٩٨٣)

حسني مبارك

## قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣

بنظام العاملين بالمحاري والصرف الصحي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية وال العامة ووحدات الحكم المحلي المشغلين بالمحاري والصرف الصحي .

كما تسرى عليهم أحكام القوازين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أو يكون أكثر صياغة للعامل .

**مادة ٣** - يمنع العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ من الأجر الأصلي تبعاً لظروف العمل والمخاطر التي يتعرض لها العامل، وذلك وفقاً للقواعد وللوظائف وبالنسبة التي يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

**مادة ٤** - يمنع العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد في موضع العمل وجبة غذائية أو مقابلة نقدية عنها شهرياً وفقاً للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

**مادة ٥** - يستحق العامل أجراء إضافياً عن ساعات العمل التي تزيد على ست ساعات يومياً بنسبة ٢٥٪ شهرياً من الأجر إذا كان التشغيل نهاراً وبنسبة ٥٠٪ شهرياً إذا كان التشغيل ليلاً وبشرط ألا يقل مجموع ساعات التشغيل الإضافي عن ٥٠ ساعة شهرياً وإلا خفض الأجر الإضافي بحسب عدد ساعات التشغيل الإضافي الفعالية.

**مادة ٦** - يصدر بنظام الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في المحارى والصرف الصحي على أساس معدلات الأداء قرار من رئيس مجلس الوزراء.

**مادة ٧** - في حالة انتهاء خدمة العامل الذي يعمل في أحد الأعمال الصعبة للعجز الكامل أو الوفاة بسبب العمل يسوى معاشه على أساس الأجر الأخير مضافاً إليه علاوات الدورية المقورة حتى نهاية مستوى الوظيفة بما لا يقل عن عشرة علاوات أو حتى باوغره من التقاعد أيهما أقرب.

ويصدر بتحديد الأعمال الصعبة قرار من وزير التأمينات.

**مادة ٨** - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول يوليو

سنة ١٩٨٣

يبصم هذا القانون بختام الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شعبان سنة ١٤٠٣ (٢٢ مايو سنة ١٩٨٣)

حسني مبارك